تحديات بناء الدولة في العراق العلاقة بين المركز والاقليم أنموذجاً

م.د. احمد محمد علي جابر العوادي *

الملخص:
عانت الدولة العراقية بعد العام 2003 تحديات خطيرة ومهددة لوجودها، لكن طبيعة العلاقة المتشنجة بين المركز والأقليم يعد في مقدمة هذه التحديات واخطرها كونها وتهدد وحدة البلد وأستقراره سياسياً ومجتمعياً، فالحلول الترقيعية والتوافقات السياسية كان له أثار سلبية على هذه العلاقة وأدت الى زيادة حدة الازمة ، فضلاً عن عدم قدرة تلك الممسكة بالسلطة من الوصول الى مرحلة النضوج السياسي والتفكير باطار يتجاوز النظرة الحزبية والفئوية الضيقة التي تتبناها بعدها ممثلاً لمكون معين وليس ممثلة لدولة ومؤسسات فجعلت أحدى أولوياتها أن تحظى بالشعبية بين جمهورها الذي تمثلة، لكن هذه الرؤية القاصرة أدخلت العراق كدولة في مرحلة خطيرة تهدد وجودها وأستقرارها لذلك الحاجة اليوم الى قناعة بالحاجة الى حلول واقعية تقوم على وضع أسس سليمة لدولة يتعايش فيها الأقليم والمركز ضمن الدولة الواحدة .

Abstract:
After 2003, the Iraqi state has suffered dangerous and existence-threatening challenges. At the forefront of these challenges was the tensed relationship between the center and Kurdistan region which was a dangerous relationship that threatened the unity and stability of the country both politically and socially. As the superficial solutions and political consensus have had a negative impact on this relationship and have exacerbated the crisis. In addition to the inability of those holding power to reach the stage of political maturity and thinking in a framework that goes beyond the narrow partisan and factional view, which it adopts afterwards as a representative of a particular component and not a representative\e of a state and institutions. Therefore it has made it one of its priorities to have popularity among its audience. But this inadequate vision has brought Iraq as a country into a dangerous phase that threatens its existence and stability. Therefore, we should be convinced of the need for realistic solutions based on laying the foundations of a sound state in which the region and center coexist within one state.

* جامعة بغداد / مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية ، Hrst81@yahoo.co

المقدمة :

تعد العلاقة بين المركز الأقليم في العراق من التحديات التي تواجه بناء الدولة بعد العام 2003، فعملية المد والجزر التي تشوب العلاقة بين الجانبين ألقت بضلالها على الأستقرار السياسي والإجتماعي فيها، وجعلت العملية السياسية تعاني من أزمات وعقبات كبيرة تمثلت بالصراع بين القوى السياسية بأجمعها، ونقل هذا الصراع الى بعد مجتمعي تحت رؤية عنصرية وقومية تتبناها تلك القوى بحجة حماية وصيانة الحقوق المشروعة للمكون الذي تمثلة، كل ذلك جعل وحدة البلد في خطر وبوادر التفكك والأنفصال بارزة، وجاء أعلان الأقليم عن الأستفتاء حول الأنفصال دالة واضحة على هذا الخطر، الى جانب عدم إيجاد حلول جذرية للمشكلات بل وضع حلول ترقيعية ومؤقتة سرعان ماتنتهي عند بوادر أي ازمة بين الجانبين، مما خلق حالة من عدم الاستقرار لاسيما في المناطق المتنازع عليها وأنشغال بالصراع الداخلي والذي كان له الأثر الكبير في سيطرة ما يسمى تنظيم داعش الأرهابي على هذه المناطق مما سبب نزوح الألاف من هذه الناطق، ان عدم وجود ارضية مشتركة تتفق عليها القوى السياسية لتصفير المشكلات بين الجانبين يجعل هذه العلاقة قنبلة موقوته تهدد اي أستقرار ووحدة الدولة العراقية .

لذلك يقوم البحث على فرضية مفادها ان الصراع بين المركز والأقليم يعد في مقدمة التحديات الأنية و المستقبلية التي هددت وتهدد وحدة الدولة العراقية نتيجة المشكلات البنيوية الخطيرة التي تعانيها هذه العلاقة .

لذلك سنتناول في هذا البحث مطلبين يتناول المطلب الاول مفهوم الدولة والأتحادية أو الفدرالية، أما المطلب الثاني فنتناول أثر عدم أستقرار العلاقة بين المركز والأقليم على وحدة الدولة في العراق.

المطلب الاول: مفهوم الدولة والأتحادية أو الفيدرالية :

أولاً في مفهوم الدولة :

تعرف الدولة بانها إنتظام مجتمع ضمن أطر وقوانين محددة، إنبثقت من خلاله حكومة تعمل على توفير متطلبات مواطنيها، وتتالف الدولة من عدة مؤسسات سياسية وقضائية وعسكرية وإدرارية تخضع لسلطتها الاراضي التابعة لها.[1]

وتناول عدة مفكرين تعريف الدولة ومن أبرز تلك التعريفات جاء تعريف جان جاك روسو بانها السلطة الحامية للأفراد وممتلكاتهم مع ضمان حرية الافراد كما كانت عليه في حالة الطبيعة، أي ان الدولة ضمن هذا الأطار هي حامية فقط من دون المساس بالحرية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع من خلال عقد إجتماعي بين السلطة من جهة والأفراد من جهة اخرى، يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم لأيجاد قوانين يقومون بوضعها، كما عرفها ماكس ويبر بانها جهاز يملك السلطة القسرية على الأفراد لكن ضمن حدود وقواعد معينة، في حين قيد هربت سبنسر سلطة الدولة وعد وظيفتها لا تتعدى ان تكون مجرد حارسة تحافظ على القانون.[2]

أما كارل ماركس فعد الدولة جهاز يتألف وتتحكم به طبقة البروليتاريا يبتعد عن سلبيات النظام الرأسمالي ويردم الهوة ما بين المجتمع المدني والدولة والتي حفرتها الديمقراطية

الليبرالية وعد دكتاتورية البروليتاريا تجعل من الدولة جهازاً تابعاً للمجتمع بدلاً من ان يكون أعلى منه[3]. أما فلاديمير لينين فيرى ان الدولة ماهي الا نتائج استعصاء التناقضات الطبقية، لذلك فهدفها هو للتوفيق بين التناقضات الطبقية التي تسود المجتمع ومحاولة تنظيمه، وما يبرهن وجود الدولة ان التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها.[4]

ولا يمكن بناء دولة والاعتراف بها الا بوجود اركان تعد أساس مهم لنجاح قيام أية دولة وبنائها وقد بلور المفكرون الالمان والفرنسيون في بداية القرن العشرين نظرية (العناصر الثلاثة) التي تفسر وتحلل طبيعة الدول وأهم تلك الأركان التقليدية فيها هي:[5]

اولا: الأقليم: ويتضمن الأرض وما في داخلها والفضاء او المجال الجوي وضمن حدود محددة، يتم تطبيق القواعد القانونية التي يتم وضعها من قبل الحكام، ويختلف حجم الدولة مابين مساحات كبيرة كماهو الحال في أستراليا، وبين دول صغيرة كدولة الفاتيكان وسان مارينو التي تقع داخل الحدود الايطالية، وتكتسب هذه الدول الشرعية عند انتسابها الى هيئة الأمم المتحدة والاعتراف الدولي فيها، ونتيجة التطور الذي شهده العالم فأن دور حجم الدولة وحدودها أختلف مع التداخل السياسي والأقتصادي الذي شهده العالم، ولعل أنموذج الأتحاد الأوربي دالة واضحة على هذا التداخل خاصة بعد أتفاقية شينغن التي وقعتها عدد من الدول الاوربية العام 1991 لتسهيل أنتقال الأفراد بين هذه البلدان وأنتجت قيام الأتحاد الأوربي، ليعطي أنموذجاً عن قدرة المصالح المشتركة في ان تلعب دوراً مهما في عملية توحيد المجتمعات المتنوعة قومياً ودينياً ضمن قيم علياً .

ثانياً: السكان: ويشمل الافراد الذين يخضعون لقانون الدولة الذين ينتمون اليها ويعدون مصدراً للشرعية التي يتمتع بها النظام السياسي، وينقسم السكان الى نوعين أولهما المواطنون وهم الذين أكتسبوا الجنسية بالنسب أو التجنس، أما النوع الثاني فهم الأجانب الذين يخضعون لقانون الدولة بعدهم مقيمين في هذه الدولة، وبالإمكان ولا يتمتعون بنفس الامتيازات التي يتمتع بها المواطنون، وتعد جدلية الاجانب مشكلة تثير عدد من المشكلات للتخوف الكبير حول التغييرات الديموغرافية التي قد تتعرض لها المجتمعات وتنعكس على القيم والسلوك، وبالتالي على الأستقرار المجتمعي، فجاء تنامي ظاهرة الهجرة الى البلدان الأوربية وتزايد أعداد المهاجرين في هذه البلدان اثارة حالة من التخوف لهذه المجتمعات، لكن قدرة المجتمعات الأوربية على إستيعاب اللاجئين ودمجهم في هذه المجتمعات يعطينا أنموذجاً على قدرة العراق بالرغم من تنوعاته وتصارع الهويات على العيش المشترك ضمن قيم علياً تضمن حقوق المواطنين على تنوعاتهم.

ثالثاً: الحكومة أو السلطة الحاكمة: ادارة تمارس سلطة وتكون منظمة قانونياً، وتعمل على تطبيق القوانين وادارة الدولة وتعمل على ضمان حقوق المواطنين.

وتتنوع طبيعة الدولة من دولة موحدة وتسمى كذلك الدولة البسيطة ترتكز فيها سلطة واحدة لها دستور موحد ويخضع مواطنيها لقوانين وادارة موحدة من دون ان يكون للسلطات المحلية أية سلطات مؤثرة في صنع القرار أي تتبع هذه الدولة النظام المركزي في ادارة الدولة، تتبنى أغلب الانظمة الشمولية هذا النموذج ومن أبرز الدول التي أخذت هذا النظام العراق قبل 2003 وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية ومصر، أما الدولة المركبة فتعبر عن اتحاد دولتين أو أكثر وتتنوع شكل هذه الدولة وبنيتها التنظيمة طبقاً لشكل الأتحاد والعلاقة بين سلطات الأتحاد المكونة للدولة ويدخل انموذج الدولة الفيدرالية ضمن هذا

الأطار انموذج النظام الفيدرالي في الامارات العربية المتحدة أضافة الى هذين النموذجين توجد عدة أنوع للدولة كالدولة التابعة والدولة الرخوة والدولة الفاشلة.[6]

فالدولة هي صورة تعكس طبيعة هذا المجتمع الذي يمثل قاعدة الدولة، فأذا كان المجتمع احادي القومية تكون الدولة احادية القومية كما هو الحال في اليابان ومصر، اما اذا كانت الدولة ثنائية القومية كانت الدولة ثنائية القومية كما هو الحال بلجيكا وكندا، أما أذا كان المجتمع متعدد القوميات كانت الدولة متعدد القوميات كم هو الحال في الهند وسويسرا، لكن في ظل وجود دول تعد مجتمعاتها مجتمعات ثنائية او متعدة القومية في حين تكون الدولة احادية القومية فان ذلك سيؤدي بالنتيجة الى مشكلات في استقرار الدولة، كما هو الحال في ظل الأزمة الكردية المزمنة في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، ونتيجة للتطور الذي شهده العالم أصبح من الضروري التخلي عن الدولة احادية القومية، وتبني دولة متعددة القومية من أجل مواجهة التحديات التي تهدد الدولة ووجودها، وتعطي الخصوصية لهذه التنوعات ولعل بديل الدولة الاتحادية هو حل واقعي تستطيع الدولة من خلالها الحفاظ على وحدتها.[7]

أما الاتحادية او الفيدرالية: تعرف بأنها احد اشكال الحكم في الدولة تتوزع فيها السلطات ضمن أسس دستورية بين حكومة مركزية أو فيدرالية أو اتحادية وحكومات محلية أو اقاليم وتعرف كذلك أتحاد عدد من الدول أو الولايات تتمتع بأستقلالها تتنازل عن صلاحيات وأمتيازات تملكها لصالح سلطة الأتحاد مع غيرها لتحقيق اهداف سياسية واجتماعية وأقتصادية وامنية، وتختلف طبيعة الصلاحيات الممنوحة للأتحاد فاغلب الفيدراليات تعطي الحق للسلطة الأتحادية او الفيدرالية الصلاحيات السيادية كالدفاع والأمن القومي و السياسة الخارجية، اما السلطات الاخرى فتكون من صلاحية الحكومات المحلية وحقق هذا النظام نجاحاً كبيرا في عدد من البلدان كالولايات المتحدة والهند.[8]

لذا فالفيدرالية تعد شكلاً متطوراً ومتحرراً للتنظيم السياسي داخل الدولة، يشجع على أقامة دولة تتضمن تنظيم حكومي متعدد المستويات يضم عناصر الحكم المشترك والحكم الذاتي في الأقاليم إذ تستطيع من خلالة الدولة الجمع ما بين الوحدة والتعددية وأستيعاب تعدد الهويات والحفاظ عليها ضمن إتحاد سياسي.[9]

ان طبيعة النظام الفيدرالي يعطي القدرة على توزيع السلطات ما بين السلطة الاتحادية والأقاليم أو مكونات النظام الفيدرالي ضمن القواعد والنصوص التي يتضمنها الدستور، إذ يعطي هذا النظام صلاحيات أوسع للأقليم من الوحدات المركزية التي تكون جزءً من السلطة الاتحادية، ليس هذا فحسب بل يعطيها الحق بان يكون لها دور بالموافقة على أي تغيير في النصوص الدستورية بعدها جزء محوري في هذا الأتحاد وجزء من أطار الشراكة بين الطرفين.[10]

وهذا ماجاء في الدستور العراقي الدائم لعام 2005 و والذي حدد في المادة (126) منه شروط التعديل في الفقرات(أولا وثانياً وثالثا) ليس هذا فحسب بل اورد المشرع العراقي في الفقرة الرابعة من هذه المادة بعد أجراء أي تعديل في هذا الدستور ينتقص من صلاحيات الأقليم والتي لاتكون داخلة ضمن الأختصاصات الحصرية للسلطات الأتحادية، بموافقة السلطات التشريعية الأقليم وموافقة أغلبية عدد سكانه بأستفتاء عام، وبهذا يعطي الأقليم حصانة وضمان بعدم المساس بأي من السلطات التي يتمتع بها.[9]

المطلب الثاني: أثر عدم أستقرار العلاقة بين المركز والأقليم على وحدة الدولة في العراق

كان لأنسحاب القوات العراقية من أربيل وسليمانية ودهوك في العام 1991 في حرب الخليج الثانية، إذ أدى الفراغ الناشئ من هذا الأنسحاب الى سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني والأتحاد الوطني الكردستاني على هذه المدن، وبروز أقليم يسيطر عليه الحزبين الكرديين، مما أعطاهم صلاحيات مطلقة لم يستطع أن يحصل عليه الكرد منذ تاسيس الدولة العراقية، مما جعل ذلك الكرد يعدون ذلك حقاً مكتسباً ومشروعاً لا يمكن التفريط فيه، وبالرغم من ما شهدته الساحة الكردية من حرب أهلية بين الحزبين الكرديين في العام 1994، لكن الحزبين وبالرغم من أختلافهم وإقتتالهم، يتفقون على عدد من نقاط اللقاء لاسيما في الحفاظ على هذه المكتسبات وفي مقدمتها الصلاحيات المطلقة في الأقليم، بحيث أصبحوا يتمتعون بصلاحيات الدولة المركزية في بغداد، فضلاً عن الدور المحوري الذي بدأ الحزبين لعبه على صعيد المعارضة العراقية في زمن النظام السابق وما بعد ذلك في تشكيل الدولة العراقية بعد 2003 كذلك تعامل المجتمع الدولي مع الكرد بشكل مباشر وليس ضمن اطار الحكومة المركزية وان يكون لهم دور أساسي في أي قرار يخص الدولة العراقية.[10]

ان الضعف التي عانته الحكومات المركزية المتعاقبة منذ العام 2003 الى الآن أثرت على طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين المركز والأقليم من ناحية عدم القدرة على فرض قراراتها وصلاحياتها الذي ينص عليه الدستور، من خلال ضغط القوى الكردية على الحكومة المركزية للحصول على مكاسب أضافية تعزز وجودها ونفوذها على حساب المركز، ضمن أطار التوافق أو المحاصصة الحزبية والتي انتجت حلولاً مشوهة للعلاقة بين الطرفين من دون ان يكون هناك حلولاً جذرية لهذه لمشكلات، الى جانب عجز الجانبين عن وضع خارطة طريق ترسم ملامح واقعية لهذه لعلاقة تعزز الأستقرار وبناء الدولة في العراق، فكلا الطرفين يملكان رؤى مختلفة بعيدة كل البعد عن بناء دولة تحكمها المؤسسات ليس هذا فحسب ان ضيق الأفق والتعصب لدى القيادات العربية والكردية مما جعلهما ينتهجان منهجاً مصلحياً في أغلب الاحيان وجعل الطرفين يتحينان الفرص في حالة ضعف الطرف الآخر لفرض شروطه مما جعل العلاقة حالة غير مستقرة وخطيرة تهدد عدم أستقرار الدولة ومؤسساتها.[11]

فحالة انعدام الثقة بين المركز والاقليم في مقدمة التحديات التي تعاني منها الدولة في العراق فالمركز يرى ان الاقليم لايطبق أو ينفذ القرارات التي يصدرها، ويحاول فرض شروطاً صعبة على الحكومة، كذلك الخلاف حول نسبة الأقليم من الموازنة ومحاولة الحكومة المركزية في عهد رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي تغييرها من 17 % الى 12 % طبقاً لعدد السكان ورفض الأقليم ذلك بعد هذه النسبة أستحقاقاً للأقليم، فضلاً عن محاولة الحكومة المركزية وفرض سيطرتها على المعابر الحدودية والمطارات، أما الأقليم فيرى أن المركز يهمش الاقليم ويحاول وإعادة فرض السلطة المركزية مره أخرى وبالتالي يقع الأقليم ضحية المركز.[12]

وهنا يقع الخلل بعدم وجود أستراتيجية بناء دولة بين الطرفين، إذ ان التشنج الذي كان في عهد حكومة حيدر العبادي تبدد عند وصول رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بعد أنتخابات 2018 وتشكيل الحكومة، بل شاركت القوى السياسية الكردية في الحكومة، أما الصراع على حصة الاقليم في الموازنة والأحتقان الذي كان يرافق أعداد الميزانية بين الطرفين لم نجد له

وجود في موازنة 2019، بين المركز والأقليم والتي لم يطبق الاقليم فقراته المتعلقة بتسوية المستحقات الماليةللمدة (2004-2018)بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الى جانب تسليم (250000) برميل من النفط الذي يصدره الأقليم الى شركة سومو مما دل على ان التوافق السياسي والمزاج السياسي والصفقات السياسية هي من يقود العلاقة بين الجانبين الكردي من جهة والقوى السياسية المسيطرة على الحكومة المركزية من جهة أخرى، وهذه الآلية لا تستطيع بناء اسس دولة مستقرة على المدى الطويل.[13]

فالسياسات التي اتبعتها القوى السياسية العراقية من خلال ابراز حالة الصراع السياسي بين المركز والأقليم وتحويله الى صراع مجتمعي، أثر بشكل كبير على النظرة .المجتمعية بين فئات المجتمع العراقي وتحوله من حالة من التعايش والسلام الى أحتقان وأحتراب مجتمعي، مما خلق حالة من عدم الاستقرار وجعل المجتمع العراقي يعيش حالة من التمزق الاجتماعي، لذلك يعيش العراق اليوم أزمة بكل معنى الكلمة لها أثار مستقبلية خطيرة على تماسك المجتمع العراقي ووحدته نتيجة طغيان رؤية تحمل فكراً لأيديولوجية أحادية تحاول تطبيقها على حساب رؤية وطنية تحمل فكراً جامعاً لجميع العراقيين من دون استثناء .[14]

فتعدد الرؤى لدى القوى السياسية في تبني رؤية واضحة لبناء الدولة لاتزال غير متكاملة وغير متفق عليها من الجميع.[15]

إذ لازالت أغلب المشاريع التي تطلقها القوى السياسية لم تحقق القدرة على بناء دولة عراقية تحظى بالقبول العام والسبب يعود الى عدة أسباب: [16]

1. احادية الطرح الى جانب المصلحة التي تحاول من خلاله هذه القوى أو تلك في تبني مشروع لبناء الدولة يحقق لها اكبر عدد من المكاسب وهو لا يمثل سوى فكر تلك القوى والأيديولوجية التي يمثلها و والذي يتعارض من مشروع قوى سياسية أخرى مما يؤدي الى معارضة هذا المشروع .
2. عدم وجود قوى سياسية عراقية وصلت إلى مرحلة النضوج تستطيع أن تجعل من العراق أرض صلبة تجمع المتخاصمين والرؤى المتعددة حول العراق، فضلاً عن جعل العراق يلعب هذا الدور المحوري إقليميا ودوليا، فلا تزال القوى السياسية العراقية تعمل على أساس المحاصصة وما يسمى حقوق (المكون) والتي هي حقوق حزبية وليست حقوق لمواطنين، فالعراقيين اليوم على تنوعاتهم الدينية والقومية والطائفية يعانون من مشاكل ، وهناك هوة كبيرة بين تلك القوى والمواطن كذلك الحال بالنسبة للفرد العراقي لم يصل بعد مرحلة النضوج الفكري والوعي لاختيار بديلاً يستطيع أن يوفر له ضرورياته ويحل مشاكله.

إن ما تعانيه الدولة العراقية نتيجة لهذا الخلاف من تحديات خطيرة يقع في مقدمتها الخلل في طبيعة الفيدرالية التي يتم تطبيقها في العراق، فهي اقرب الى كونفدرالية منها الى الفيدرالية لاسيما ما يتعلق بهرمية سلطات الاقليم على سلطات المركز، إذ تختلف هذه العلاقة ما بين قوانين الدول الفيدرالية وأقاليمها في العالم عما تضمنه الدستور العراقي، إذ اثارت تلك المواد من الدستور الكثير من النزاعات والخلافات وصلت الى حد الأزمة السياسية، مما جعل الدولة العراقية تعيش في حالة من عدم القدرة على تطبيق قوانينها لعدم قناعة أحد الأطراف فيها وتطبيقها على أرض الواقع، وانتج ذلك مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية، الى جانب أن التعديلات المقترحة في الدستور العراقي لاتزال مثار خلاف بين القوى القائمة على التعديل لاسيما بعد الحاجة الجدية لضرورة تعديل بعض فقراته، إذ بطبيعة الحال يحتاج الى توافق سياسي وهو حالة صعبه ومتازمة في الوضع العراقي وهو حال عدة قوانين معطلة

كقانون النفط والغاز ومجلس الأتحاد، الى جانب كثرة التفسيرات لبعض النصوص والتي كانت مصدراً للخلاف، ولعل المادة (115) من الدستور تعد في مقدمة المواد الخلافية بين الطرفين إذ حددت صلاحيات الحكومة الأتحادية بينما وسعت صلاحيات الأقليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم.[17]

كما شهد الخلاف حول أدارة وأبرام العقود النفطية مع الشراكات التي تحاول ان تستثمر في الأقليم، فالغموض وكثرة التفسيرات لكلا الجانبين للمادة(112) من الدستور حول كيفية أدارة النفط والغاز والتي تدخل كلا الطرفين في أزمة يتم حلها بحلول وقتية تقوم على توافقات سياسية سرعان ما تنتهي مع أية خلاف بين هذه القوى، الى جانب المادة (110) من الدستور العراقي والمتعلق بالسلطات الحصرية للحكومة الأتحادية المتعلقة بالمنفذ الحدودية والمطارات، والتي لم تطبق بصورة فعلية وهذا ما أكده رئيس هيئة المنافذ الحدودية الأتحادي كاظم العقابي ان المنافذ الأربعة(برويزخان، باشماخ، حاج عمران، ابراهيم الخليل) الى جانب مطاري السليمانية وأربيل أضافة الى منافذ خمسة غير معترف فيها من قبل الحكومة الأتحادية ليس للحكومة الأتحادية أية سلطة عليها ولها آثار سلبية في عدم الألتزام بالقوانين للحكومة الأتحادية وخاصة قانون حماية المنتج والروزنامة الزراعية مما جعل من الضروري توحيد الأجرائات مع الأقليم.[18]

كما أن فشل ملف العدالة الأنتقالية نتيجة سياسات النظام السابق التي حاولت الحكومات المتعاقبة تطبيقه بسبب ضعف التخطيط والتنفيذ الى جانب الغايات المتضاربة ، أثر سلباً على الوضع غير مستقر في العراق لاسيما في المناطق المتنازع عليها والتي أصبحت مناطق لصراع النفوذ والصراع السياسي الذي أنتقل مجتمعياً بين مكونات كركوك العرب والكرد والتركمان والأقليات الأخرى نتيجة أستمرار الشحن القومي والطائفي، إذ أن الفشل والتسويف في تطبيق المادة(140) والتي تضمنت التطبيع داخل مدينة كركوك بعد السياسات التي أتبعها النظام السابق تجاه الكرد وتهجيرهم من مناطقهم، والسياسات الخاطئة بعد 2003بتهجير العرب وتكريد المنطقة مما جعل كركوك تعاني من عدم أستقرار سياسي وأجتماعي.[19]

كذلك الحال في معظم المناطق المتنازع عليها فحالة عدم الأستقرار والصراع السياسي انعكس سلباً في هذه المناطق وجعلها ميداناً من صراعات بين المركز والاقليم حول عائدية تلك المناطق وسيطرة قوات البيشمركة على كركوك بعد انسحاب الجيش العراقي منها العام 2014 بعد سيطرة ما يسمى بتنظيم داعش على عدد من المدن العراقية، كذلك سيطرة هذه القوات على معظم المناطق المتنازع عليها بعد عمليات التحرير من التنظيم المتشدد، جعل العلاقة المتوترة تزداد لاسيما بعد عملية الاستفتاء التي اجريت في الأقليم حول الانفصال، ورفض الحكومة المركزية هذا الأستفتاء، مما جعل حالة الصدام وشيكة بين الطرفين ادت بالنتيجة الى دخول القوات العراقية الى كركوك والمناطق التي سيطرة عليها القوات الكردية العام 2014 مما جعل العلاقة تعاني من نكسة كبيرة وأثبتت الحاجة الضرورية الى إيجاد حلول شاملة لهذه الازمات، للأنعكاسات السلبية التي نجمت من هذا الصراع على الوحدة المجتمعية والأندماج الأجتماعي داخل المجتمع العراقي نتيجة هذ الأحتقان السياسي.

ان التلكؤ في بناء دولة عراقية قائمة على المواطنة واستبدالها بنظام قائم على المحاصصة الحزبية الطائفية والقومية وتوزيع الثروات بين الطبقات السياسية، جعل العراق يعاني اختلالا كبيرا في جميع البنى السياسية والاجتماعية والثقافية الى جانب زيادة الاحتقان بين

الفئات الاجتماعية أذ أصبحت بعض سياسات القوى المشاركة في السلطة معوقا لبناء الدولة ، أضافة الى التدخل الخارجي في العملية السياسية في العراق اثر سلبيا على استقرار البلد ولاسيما ان العراق اصبح ساحة للصراع الاقليمي ممزوجاً بالنزعة المذهبية، وهذا يجعل العراق يعيش في منزلق كبير لا تعرف نتائجه ولعل الصراع الأمريكي الأيراني وجعل العراق ميداناً للصراع هدد بشكل كبير أستقرار الدول و والمجتمع.

فانعدام أستراتيجية وطنية شاملة لبناء الدولة في العراق وعلى كافة المجلات جعل العراق يدخل في مشاكل وتناقضات كبيرة وحالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي والاقتصادي نتيجة لقصور النخب الحاكمة في تنفيذ خطط تستطيع النهوض بالمشاكل التي يعانيها العراق، كما ان غياب ثقل للمجتمع المدني في العراق والدور الذي يقوم به من اجل ضمان تحقيق حقوق المواطنين من خلال وسائل الضغط على الدولة لتنفيذ طموحات هذه الفئات جعل العراق يعاني من غياب ثقل هذا الدور.

فعملية المحاصصة القومية والطائفية التي تنامت مع تأسيس الدولة العراقية بعد العام 2003 كانت هي الطاغية، وإنتقال المحاصصة الحزبية على أساس أثني من المعارضة التي كان معمول بها في حقبة المعارضة العراقية إلى الدولة العراقية ومؤسساتها والتي ابتدأت من مجلس الحكم الانتقالي وتقسيمه على أساس طائفي(سنة وشيعة) وقومية(كردي) وعقائدي (أسلامي وغير أسلامي، ليبرالي ويساري) وما تلا ذلك من تشكيل الحكومة المؤقتة بل وازدادت بصورة كبيرة في الانتخابات البرلمانية في العام 2005 لكن الملاحظ في تحليل بنية الدولة العراقية الناشئة إن الصراع على المغانم وعدم الثقة بين الشركاء هي الصبغة الطاغية على طبيعة العملية السياسية.

وفي ظل العلاقة غير المستقرة بين المركز والأقليم فإن هناك ثلاثة أتجاهات ورؤى للتنظيم العلاقة بين المركز والأقليم :

أولاً: الاتجاه الاول: يرى هذا الأتجاه من أن المكتسبات التي حققها الأكراد والصلاحيات الواسعة التي حضي بها الأقليم من قبل الحكومة الأتحادية والتي يتضمنها الدستور يدفع القوى السياسية الكردية الى اعلان أقامة الدولة كردية، وخاصة ما يتمتع بة الاقليم من أغلب مقومات الدولة من قوات بيشمركة مجهزة بمختلف الأجهزة الخفيفة والثقيلة، والمؤسسات الرسمية المستقلة عن المركز من حكومة ووزارات، فضلاً عن الصلاحيات المستقلة الأخرى المتعلقة بالمطارات والمنافذ الحدودية وبيع النفط الخام على حساب الحكومة الأتحادية، يعزز ذلك التاريخ الطويل من الصراع بين الدولة العراقية والأكراد منذ تاسيس الدولة العراقية، كل ذلك يجعل القوى السياسية الكردية تدعوا الى أقامة دولة كردية مستقلة عن العراق، ولعل أستفتاء الأقليم كردستان حول أقامة دولة كردية في 25 أيلول 2017 وحصول 92% بتاييد الأستفتاء ونسبة مشاركة بلغت 72% جعلت هذا الأتجاه يعزز رأيه بتحقيق الحلم الكردي باقامة الدولة الكردية التي تضم الكرد في البلدان المجاورة وإعادة أمجاد دولة مهاباد، ويتبنى هذا الأتجاه الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدة يحمل الأرث التأريخي للملا مصطفى البرزاني وجناح من الأتحاد الوطني الكردستاني وبعض القوى القومية،[20] لكن هذا الرأي بدأ يقل تأثيرة بعد فشل ملف الأستفتاء ودخول القوات العراقية كركوك والمناطق المتنازع عليها وخسارة الاقليم المكاسب التي حققها في السنوات السابقة الى جانب الرفض الأقليمي والدولي لأستقلال الأقليم.

ثانيا: الاتجاه الثاني: يرى هذا الاتجاه ان المكاسب التي حققها ويحققها الأكراد في ظل حكومة أتحادية ودولة عراقية موحدة تحقق مصالح الأكراد أكثر من الأستقلال عن العراق سواء في داخل الأقليم أو في الحكومة والبرلمان الأتحادي، ولعل نتائج أستفتاء أقليم كردستان وخسارة بعض المكاسب التي حصل عليها الكرد وفي مقدمتها مدينة كركوك بعد سيطرة السلطة الأتحادية عليها نتيجة واقعية الى التصادم بين المركز والأقليم خير دالة على ذلك، فالمعارضة الأقليمية والدولية للأنفصال كانت واضحة ومن حلفاء الأكراد بوجه الخصوص، هذا الى جانب عدم الأستقرار والخلافات الداخلية الكبيرة داخل الأقليم بين القوى السياسية وخاصة مابين الحزب الديمقراطي الكردستاني والأتحاد الوطني الكردستاني وجذوره التأريخية سواء مابين بادينان وسوران، وتخوف الأتحاد من هيمنة الحزب الديمقراطي على الدولة الكردية مثلما تحاول الهيمنة على الاقليم ، الى جانب أستعمال أسلوب التعامل بالقوة وفرض الأمر الواقع لايمكن ان ينجح ولعل أستمرار الأزمة الكردية منذ تأسيس الدولة العراقية الى اليوم وأسلوب القوة في التعامل لم يوصل الى حلول شاملة، بل يعزز الهوة المجتمعية بين العراقيين.[21]

الاتجاه الثالث: يرى بان الحاجة ضرورية الى بناء الثقة بين الحكومة الأتحادية والأقليم ضمن أسس واقعية ضمن اطار الدولة الواحدة بعيداً عن التاريخ وسلبياته ضمن دولة تضمن حقوق الجميع من دون أي أستثنائات بعيداً عن محاولات الحصول على مكاسب من طرف من طرف آخر، كل ذلك يجعل المجتمع العراقي في حالة من الاستقرار والتماسك والتجانس ويبتعد عن الأنتماء القومي أو الطائفي أو لحزبي كما هو الحال في أغلب البلدان المتعددة الاديان والقوميات، وهذا التوجه يصعب تحقيقه على أرض الواقع الا في ظل وجود قاعدة وقناعة متينة لدى صناعة القرار لدى الطرفين بتحقيق هذا الهدف.

ومن اجل نجاح بناء الدولة العراقية لابد من وضع معالجات لحل الأزمة الخطيرة للعلاقة بين المركز والأقليم ومن هذه المعالجات:

1. ان حالة التوافق بين القوى السياسية التي سادت في العراق بعد 2003 وتعزيز مفهوم المحاصصة على مؤسسات الدولة في العراق على أسس مكوناتية وحزبية انتجت حلولاً مشوهة وأزمات بنيوية خطيرة تمس وحدة الدولة العراقية واستقرارها، وأثرت على تطور الدولة وأستقرارها بشكل كبير، الى جانب تنامي المشكلات التي يعانيها سواء في الأقليم أم في المركز من تدني الخدمات والبطالة مشكلات أخرى. لذلك الحل هو في قيام دولة مدنية على أساس المواطنة وإعطاء تطمينات وقناعات لجميع الفئات المجتمعية في المركز والاقليم بالمساواة والتأكيد على ضمان الحقوق الفردية لجميع العراقيين من دون استثناء، وذلك يتطلب قناعات من القوى السياسية العراقية على تنوعاتها بتطبيق هذه الرؤية والابتعاد عن الرؤية التي تبنتها خلال المدة السابقة والتي أثبتت فشلها.
2. الحاجة الى العمل على أجراء تعديلات دستورية تعمل على وضع معالجات وحل عدد من نقاط الخلاف في الدستور، تبدأ من رفع أية مادة تعزز الانقسام المجتمعي في العراق، الى جانب تعزيز الثقة بين الفئات المجتمعية على أساس الثابت الوطني والمشتركات الوطنية.[22]
3. تطبيق المواد في الدستور التي لم تطبق لحد الآن وخاصة المادة(140) وبعض القوانين المعلقة كقانون النفط والغاز ومجلس الخدمة الأتحادي والأبتعاد عن نزعة المحاصصة الحزبية والفئوية التي تسود في تشريع أي قانون .[23]

4. القناعة الحقيقية بالإصلاح من قبل جميع القوى المشاركة في الدولة وخاصة القوى السياسية العراقية ولعل المطالبات في الإصلاح من قبل العراقيين والتي برزت في ألآونه الأخيرة نتيجة الإحباط من الفشل السياسي الذي تمر به الدولة العراقية بل عززت هذه المطالبات عملية بناء الهوية الوطنية لكونها لا تخدم فئة دون أخرى كما ان التنوع في المشاركة من كافة الفئات هي دلاله واضحة على ان الفشل في بناء الدولة يعاني منه الجميع دون استثناء ذلك فان المسؤولية تقع على عاتق القوى السياسية المشاركة في السلطة بالخروج من هذا المأزق في وضع معالجة لهذه الازمه من خلال معالجات تتعلق بإصلاحات في بنية النظام السياسي القائم على المحاصصة الحزبية والعمل على اختيار التكنوقراط ووضع سياسات تسهم في أعطاء دور للفئات التي تسهم في عملية الإصلاح كالشباب والمثقفين والناشطين المدنيين، كما تلعب المؤسسة الدينية وبالأخص المرجعية الدينية دورا مؤثراً في خروج العراق من أزمة الهوية التي يعيشها من خلال تعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر والابتعاد عن التطرف.[24]

5. الحاجة إلى تعزيز ثقافة التسامح بين فئات المجتمع العراقي من اجل أزالة أية أستقطابات سياسية من خلال تقبل الآخر المختلف معه بما يضمن التعددية والمشاركة والتنوع ضمن مجتمع متعدد الأديان والمذاهب واللغات والثقافات، فنحن اليوم بحاجة إلى الابتعاد عن الانتقام والثأر وتبني مصالحة وطنية حقيقية قائمة على احترام خصوصية الآخر المختلف وإنصاف إي فئة ظلمت من أية جهه كانت من أجل تحقيق العدالة الانتقالية وتحقيق الاستقرار المجتمعي فالاعتراف بالخطأ وتحمل المسؤولية الجماعية حالة ضرورية من اجل ترك الماضي والتفكير بالحاضر والمستقبل فضلا عن أقرار مبدأ العدل وعدم التمييز بين المواطنين في القوانين وفي الإجراءات القضائية والإدارية وتعسفها ضد طبقة أو فئة اجتماعية بل يكون الجميع سواسية أمام القانون.[25]

الخاتمة:

ان العلاقة المتأزمة بين المركز والأقليم من أخطر التحديات الخطيرة على مستقبل ووحدة العراق كدولة ومجتمع، ونتيجة لأختلاف الرؤى والاجندات والقناعات بين طرفي الأزمة، فالحلول الانية والغير حاسمة التي يتفق عليها كل من الحكومة المركزية والاقليم، ماهي الا حلول ترقيعية سرعان ما تهمل ولا تطبق على أرض الواقع مما يؤدي ذلك الى تأجيج الصراع والذي ينصرف بدورة بالتأثير على الاستقرار المجتمعي وتاجيج النعرات القومية داخل الوطن الواحد، كما ان عدم النضوج وقصر النظر للقوى السياسية العراقية اثر بشكل كبير على طبيعة العلاقة فالصراع الحزبي ينعكس بدورة على استقرار المركز والأقليم نتيجة اختلاف الأجندات والذي يجعل من العراق عرضة لعدم الأستقرار نتيجة تلك السياسات، لذلك وجب على الحكومة الأتحادية وكذلك حكومة الاقليم الوصول على قناعات ثابته مؤمنه بالعيش المشترك وجعل المواطنة هي المعيار للمطالبة بالحقوق ويسري على جميع العراقيين، أما أثارة النعرات القومية ستسبب بخسارة كبيرة للطرفين وتكون لها أثار كارثية على وحدة الدولة ومواطنيها.

المصادر والهوامش :

1. مصطفى حسيبة ، المعجم الفلسفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، 2009، ص 220.
2. ينظر: فرانك بيلي ، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص ص 628.

* البروليتاريا: هو مصطلح ظهر في كتاب البيان الشيوعي لكارل ماركس فردريك أنجلز في القرن التاسع عشر، وتمثل طبقة العمال والفلاحين التي لا تملك أي من وسائل الأنتاج بل تعيش على مجهودها العضلي، وتظهر هذه الطبقة بعد تحول الأقتصاد من أقتصاد تنافسي الى أقتصاد أحتكاري ونتيجة لهذا الصراع الذي يؤدي الى أنهيار عدد كبير من الشركات وأندماج شركات أخرى وتحولها الى شركات أحتكارية، لذلك تنشئ طبقة جديدة لمواجهة الطبقة القائمة على الأحتكار كونها ستحرر المجتمع من هذا الأحتكار وتبني القيم الأشتراكية بشكل أممي. ينظر: البيان الشيوعي، كارل ماركس وأنجلس، ترجمة: سلامة كيلة، سلسلة كراسات ماركسية، روافد للنشر والتوزيع، بيروت، العدد1، 2014، ص ص 27-31.

3. مجموعة مؤلفين، قاموس الفكر السياسي، د. ط، ج2، ترجمة: انطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1994، ص 198.
4. ينظر، فلاديمير لينين، الدولة والثورة تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتارية في الثورة، ترجمة: سلامة كيلة، سلسلة كراسات ماركسية، روافد للنشر والتوزيع، بيروت، العدد1،2014، ص4.
5. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ط1، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص ص 106-112.

* تعرف الدولة التابعة بأنها الدولة التي خضع قراراتها الخارجية لدولة أخرى بحيث تكون محرومة من أن يكون لها لدور في ميدان العلاقات الدولية وترسم سياستها الخارجية

ومواقفها من قبل الدولة المتبوعة كما هو الحال في تبعية كوريا لليابان عام 1910، أما الدولة الرخوة فهو انموذج الدولة التي تعاني عدم استقرارفي الجوانب السياسية والأقتصادية ويتنامى فيها حجم الفساد ويتدنى فيه حكم القانون سيادة النزعة العسكرية في الحكم كما يغلب مصالح افرادها على عامة الشعب وبالرغم من تمتعها بكل مقومات السيادة لكنها في الوقت نفسة تكون خاضعة لنفوذ وسيطرة دولة او دول اخرى أو مجموعات ضغط او شركات متعددة الجنسيات وتغلب مصالح الخارج على مصالح الداخل وهذا النموذج نجدة في اغلب بلدان العالم الثالث، أما الدولة الفاشلة: فعرفها نعوم تشومسكي بأنها الدولة التي تكون عاجزة عن حماية مواطنيها من العنف وتعاني المؤسسات الديمقراطية فها عن قصور وعدم أخذ دورها الحقيقي أي أنها تعاني من عجز ديمقراطي كما تعد نفسها فوق القانون سواء محلياً او دولياً ويهذا تبرر لنفسها الحق في تشريع أستعمال العنف بكافة أشكالة ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، ص ص 310-311.كذلك ينظر: نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة أسائة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، د.م، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 8.

6. وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، 2006، ص ص 177-179.
7. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة مصطلحات سياسية وأقتصادية واجتماعية ونفسية واعلامية، د.ط. قويسنا ، 0،2003 ص 348. كذلك ينظر: صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 117
8. وضاح زيتون، المعجم السياسي، مصدر سبق ذكرة، ص 263.
9. مجموعة باحثين، الأنظمة الفيدرالية حول العالم، ط1، سلسلة دراسات عراقية، بغداد-أربيل –بيروت، العدد37، 2009، ص 14.
10. فليب برو، مصدر سبق ذكره، ص 109.
11. نصت المادة (126) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 أولا: لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعية أو خمس أعضاء مجلس النواب أقتراح تعديل الدستور. ثانيا: لا يجوز المبادئ الاساسية الواردة في الباب الاول والحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من الدستور، الا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين، وبناء على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالأستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام. ثالثا: لا يجوز تعديل المواد الاخرى غير المنصوص عليها في البند (ثانيا) من هذه المادة من هذه المادة الا بموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، وموافقة الشعب بالأستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة ايام.
12. جاريث ستانسفيد، العراق الشعب التاريخ والسياسة، ط1، سلسلة دراسات مترجمة، العدد 31، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 77.
13. ينظر: مجموعة باحثين، برنامج لمستقبل العراق بعد الأحتلال، ط1، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، تشرين الاول ، 2005، ص ص 276-277.
14. تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، مركز رفيق الحريري للشرق لاوسط، بيروت 2017، ص 18.

15. ينظر: جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العراقية لعام 2019، العدد4529، في 2019/2/11.إذ نصت المادة (10) منها((المادة – 10 – اولا: تتم تسوية المستحقات بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية للسنوات 2004 ولغاية 2018 بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وذلك باحتساب حصة اقليم كوردستان في ضوء المصاريف الفعلية للسنوات السابقة التي تظهرها الحسابات الختامية المصادق عليها من ديوان الرقابة المالية الاتحادي.ثانيا: أ – تلتزم حكومة اقليم كوردستان بتصدير ما لا يقل عن (2500000) برميل (مائتين وخمسين الف برميل نفط) خام يوميا من النفط الخام المنتج من حقولها لتسويقها عن طريق شركة (سومو) وعلى ان تسلم الايرادات النفطية الى الخزينة العامة للدولة. ب- تخصيص نسبة من تخصيصات القوات الاتحادية للجيش العراقي الى رواتب قوات البيشمركة للقوات المذكورة بوصفها جزء من المنظومة الامنية العراقية.ج- تلتزم الحكومة الاتحادية بدفع مستحقات اقليم كوردستان بما فيها تعويضات موظفي الاقليم ويستقطع مبلغ الضرر من حصة الاقليم في حالة عد تسليمه للحصة المقررة من النفط في البند (أ).د- تلتزم الحكومة الاتحادية ومحافظات اقليم كوردستان عند حصول زيادة في الكميات المصدرة المذكورة في المادة (1- اولا-ب) من قانون الموازنة بتسليم الايرادات المتحققة فعلا لحساب الخزينة العامة للدولة.
16. كريم مروة، الظاهرة العراقية، بلا، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، 2006، ص ص76_77.
17. ابراهيم حسيب الغالبي، أزمة العراق السياسية مقالات في الآن العراقي، 2010-2013، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص 75.
18. جاريث ستانسفيد، مصدر سبق ذكرة، ص 61.
19. يظر: الدستور العراقي الدائم لعام 2005، نصت المادة(115)، (كل مالم ينص علية في الأختصاصات الحصرية للسلطات الأتحادية، يكون صلاحية الأقليم والمحافظات غير منتظمة بأقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الأتحادية والأقليم، تكون الأولوية بها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم في حالة الخلاف بينهما)، اما المادة (112) فنصت أولا:(تقوم الحكومة الأتحادية بأدارة النفط والغازالمستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع محافظات البلاد، مع تحديد حصة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون). ثانيا(تقوم الحكومة الأتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة مع برسم السياسات الأستراتيجية اللازمة لتطوير الثورة من النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أعلى تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار).

* نصت المادة (110) من الدستور العراقي بما يلي تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية :اولا: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية . ثانيا: وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها ، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها لتأمين حماية وضمان امن حدود العراق ، والدفاع عنه . ثالثا : رسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة

وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء بنك مركزي وادارته . رابعا: تنظيم امور المقاييس والمكاييل والاوزان . خامسا: تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي . سادسا: تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد . سابعا: وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية . ثامنا: تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق .
وفقا للقوانين والاعراف الدولية . تاسعا: الاحصاء والتعداد العام للسكان .

20. لقاء رئيس هيئة المنافذ الحدودية كاظم العقابي على قناة دجلة في 2019/8/22، ينظر على شبكة الأنترنيت:https://www.youtube.com
21. المركز الدولي للعدالة الأنتقالية ينظر على موقع المركز على شبكة الأنترنيت:
https://www.ictj.org/ar/our-work/regions-and-countries/iraq
22. صلاح النصراوي، العراق والطريق الى الدولة المدنية، مجلة السياسة الدولية ، العدد183، 2011، ص ص20_22.
23. علي ليله، المجتمع المدني قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ،ط1، مكتبة الانكلو مصرية القاهرة ،2007، ص57. كذلك ينظر: سهيل عروسي، المجتمع المدني والدولة دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني والدولة وعلاقتهما بالديمقراطية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2008.
24. أسعد كاظم، مجلس الحكم والحكومات الانتقالية، ط1،دار البينة للطباعة والنشر، بغداد، 2008، ص ص22_24.
25. مسعود البرزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ط1، ج3، مطبعة وزارة التربية، أربيل، 2002، ص ص 8-14.
26. مارتن فان برونسن، الأكراد وبناء الامة، ط1، ترجمة: فالح عبد الجبار، معهد الدراسات الأستراتيجية، بيروت، 2006، ص ص 38-42.
27. بالرغم من إعلان الدستور العراقي بعد ألأستفتاء علية في العام 2005 لكن هذا الدستور يعاني من عدة أعتراضات من جهه والغموض في تفسير بعض النصوص من جهه أخرى وأعتراض من البعض الآخر، وبالفعل فقد حصل الإتفاق على أجراء تعديلات دستورية تقوم على اعطاء تطمينات لبعض القوى المعترضة علية، كون الدستور قد كتب في عجالة لكن لاتوجد ضمانات من ان التعديلات الدستورية التي سوف تجري لا تعزز الإنقسام المجتمعي مع وجود قوى سياسية تقدم مصالحها الحزبية على المصلحة الوطنية، لذلك يحتاج تعديل الدستور قناعه عامة بتقديم المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية. ينظر محمد أحمد محمود، تعديل الدستور دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ، ط1، الدائرة الاعلامية لمجلس النواب العراقي،بغداد،2010،ص88.
28. ينظر : الدستور العراقي لسنة 2005.
29. برهم صالح ، أزمة العراق غياب الضمانات في أدارة الدولة، ملتقى بحر العلوم للحوار، بغداد، العدد8، 2013، ص 13.
30. فاتن محمد رزاق الخفاجي، التسامح في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 24_29.

المصادر:

أولاً: الدساتير

1. الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

ثانياً: الموسوعات والمعاجم:

31. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة مصطلحات سياسية وأقتصادية واجتماعية ونفسية واعلامية، د.ط. قويسنا ، 2003.
32. مجموعة مؤلفين، قاموس الفكر السياسي، د. ط، ج2، ترجمة: انطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1994.
33. مصطفى حسيبة ، المعجم الفلسفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، 2009.
34. وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، 2006.

ثالثاً: الكتب العربية

1. ابراهيم حسيب الغالبي، أزمة العراق السياسية مقالات في الآن العراقي، 2010-2013، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013.
2. أسعد كاظم، مجلس الحكم والحكومات الانتقالية، ط1، دار البينة للطباعة والنشر، بغداد، 2008.
3. تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط، بيروت 2017.
4. سهيل عروسي، المجتمع المدني والدولة دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني والدولة وعلاقتهما بالديمقراطية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2008.
5. صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.
6. علي ليله، المجتمع المدني قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ،ط1، مكتبة الانكلو مصرية القاهرة ،2007
7. فاتن محمد رزاق الخفاجي، التسامح في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013.
8. كريم مروة، الظاهرة العراقية، بلا، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، 2006.
9. محمد أحمد محمود، تعديل الدستور دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ، ط1، الدائرة الاعلامية لمجلس النواب العراقي، بغداد، 2010، ص 88.
10. مسعود البرزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ط1، ج3، مطبعة وزارة التربية، أربيل، 2002.

رابعاً: الكتب المترجمة:

1. جاريث ستانسفيد، العراق الشعب التاريخ والسياسة، ط1، سلسلة دراسات مترجمة، العدد 31، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
2. فرانك بيلي ، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
3. فلاديمير لينين، الدولة والثورة تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتارية في الثورة، ترجمة: سلامة كيلة، سلسلة كراسات ماركسية، روافد للنشر والتوزيع، بيروت، العدد2014،1.
4. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ط1، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
5. مارتن فان برونسن، الأكراد وبناء الامة، ط1، ترجة: فالح عبد الجبار، معهد الدراسات الأستراتيجية، بيروت، 2006.

خامساً: خامساً: المجلات والدوريات :

1. برهم صالح ، أزمة العراق غياب الضمانات في أدارة الدولة، ملتقى بحر العلوم للحوار، بغداد، العدد8، 2013.
2. جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العراقية لعام 2019، العدد4529، في 2019/2/11.
3. صلاح النصراوي، العراق والطريق الى الدولة المدنية، مجلة السياسة الدولية ، العدد183، 2011.
4. مجموعة باحثين، الأنظمة الفيدرالية حول العالم، ط1، سلسلة دراسات عراقية، بغداد- أربيل –بيروت، العدد37، 2009.

سادساً: الندوات والمؤتمرات والبحوث :

1. مجموعة باحثين، برنامج لمستقبل العراق بعد الأحتلال، ط1، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، تشرين الاول ، 2005.

سابعاً: شبكة المعلومات الدولية :

1. لقاء رئيس هيئة المنافذ الحدودية كاظم العقابي على قناة دجلة في 2019/8/22، ينظر على شبكة الأنترنيت:https://www.youtube.com
2. المركز الدولي للعدالة الأنتقالية ينظر على موقع المركز على شبكة الأنترنيت: https://www.ictj.org/ar/our-work/regions-and-countries/